INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الكويت: تقرير المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان عن جلسة محاكمة الشاعر الوطني جمال الساير يوم 13 يوليو 2021

في صباح يوم 13 يوليو الجاري حضر ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان المستشار أنور الرشيد جلسة محاكمة الشاعر الوطني جمال الساير كمراقب لسير المحاكمة بعد أن اعتقله عناصر من جهاز أمن الدولة من أمام منزله في مساء يوم 5 يوليو الجاري بسبب رأي سبق وأن ابداه عبر حسابه الشخصي في تطبيق تويتر وتم توجه تهمة الأساءة للذات الأميرية وأشاعة أخبار كاذبه.

وافقت المحكمة على حضور ممثلنا لجلسة المحاكمة دون أي إعاقات، كما سمحت بحضور جمع غفير من النشطاء بالإضافة لنواب من مجلس الأمة الحالي والسابق بحملة تضامنية مع حُرية وحق التعبير.

وقد جرت المحاكمة وفق الأصول المتبعة التي توفرت لها كافة الحقوق المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الدولية. كجهة دفاع، مثل المتهم جمال الساير 14 محامي تطوعوا للدفاع عنه، و ترافع المتهم عن نفسه قرابة عشرة دقائق سرد بمرافعته بسرد تاريخي واستشهد بمقولات الأمير الأسبق وذكر فضائح الفساد التي هزت المجتمع طوال الثلاث عقود الماضية وما آلت اليه الأوضاع فسأله القاضي فيما إذ كان مقتاض على أوضاع الوطن بكلمة عامية لفتت نظر الجميع (هل أنت محتر) فرد دون تردد بكلمة نعم وامر القاضي بعدها بأخلاء سبيله دون ضمان وأُجلت الجلسة لتاريخ 5 أكتوبر المقبل ليتمكن الدفاع من تقديم مذكرة الدفاع.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يرحب بقرار إخلاء سبيل الشاعر جمال الساير كما يؤكد على أن محاكمته كانت تلتزم بمعايير المحاكمة العادلة. ونثمن التزام القضاء الكويتي بكافة الإجراءات الدستورية والقانونية كما نثمن موافقة المحاكمة على حضور ممثلين من المجتمع المدني.

يأمل المجلس الدولي بتبرأة الشاعر الوطني جمال الساير من التهمة الموجه له حيث انها لم تتجاوز حقه في التعبير عن رآيه بكل سلمية وننوه بأن احتجازه كان مخالفاً للدستور والمواثيق الدولية. لذلك ندعوا السلطات الكويتية مجددا

إلى الالتزام بتعهداتها والمواثيق الدولية التي صادقت عليها إضافة إلى الدستور الكويتي الذي قدس حرية الرآي والتعبيربعدم التعرض لأصحاب الرآي واحتجازهم تعسفيا بهذه الطريقة.

كما نأمل من السلطات البدء بالعمل بجدية بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وتعديل القوانين المقيدة للحريات والمخالفة للشرعية الدولية وللمادة 36 من الدستور الكويتي ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المُوقع والمُصادق عليه عام 1996 والتي كانت السبب في ارتفاع أعداد سجناء الرآي والمُهجرين وطالبي اللجوء.

المستشار الحقوقي الدولي
ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان في دول الخليج
أنور الرشيد
الكويت
14يوليو 2021